

حقوق براءات الاختراع في الخليج

حق أساسي من حقوق الملكية والذي يساعد على التحوّل من عصر النفط إلى الابتكار
سبتمبر 2021

وعدو حقوق براءة الاختراع

تعدّ حقوق حماية الملكية الفكرية أمرًا جوهريًا في مجال ابتكار الأدوية لأنّه يوفرّ الدافع والأمان اللازمين لجذب واستدامة الاستثمار طويل الأجل لتصنيع المواد الوقائية والعلاجية. وإذا لم يتم فرض قوانين حقوق الملكية وتنفيذ لوائحها فإنّها تكون بلا قيمة.

تعد انتهاكات العلامات التجارية في شكل الأدوية المقلّدة¹ أمرًا شائعًا ومعروفًا ويتم مراقبتها من قبل الجهات المنظّمة وصانعي السياسات. الأشكال الأخرى لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية أقل وضوحًا ولكنها ليست أقل ضررًا للمناخ الإبداعي وبيئة الابتكار.

في العديد من البلدان على سبيل المثال لا يتم إخطار المبتكرين من قبل السلطات التنظيمية عندما يتقدم المنافسون للحصول على موافقة على تسويق نسخة مشابهة من دواء أو لقاح ولا يوجد ما يُلزم السلطات بذلك.

يؤدي ذلك في الغالب إلى تسويق الأدوية المقلّدة بينما لا تزال إجراءات براءة اختراع الدواء الأصلي سارية، مما يقلل في الواقع من قيمته إلى الصفر ويقوض الأساس المنطقي لحماية الملكية الفكرية في المقام الأول. وإذا كانت قوانين حماية الملكية الفكرية المحلية بدون تنفيذ صارم فإنّ أي استثمار أجنبي أو محلي سيقرّ بعيدًا.

هذا الأمر يؤثر على المرضى أيضًا حيث أصبحت الشركات حذرة بشأن الاستثمار في إطلاق أدوية جديدة في البلدان التي تكون فيها حماية الملكية الفكرية غير مؤكدة.

بالنسبة للدول التي تتطلع إلى المستقبل والتي تحرص على تطوير صناعاتها الدوائية فإنّ هذا الوضع لا يمكن تحمّله؛ واستجابة لذلك شهد العقد الماضي إدخال المزيد من البلدان في تشريعاتها المحلية آليات التسوية المبكرة للمنازعات المتعلقة ببراءات الاختراع والتي توضح العلاقة بين براءات اختراع الأدوية وبين الموافقة التنظيمية على الأدوية المقلّدة.

الهدف من هذا التشريع هو تشجيع الابتكار والاستثمار من خلال منح المخترعين مزيدًا من الثقة بشأن حقوق براءات الاختراع الخاصة بهم مع منح الشركات المصنّعة للأدوية المقلّدة مزيدًا من الوضوح بشأن حريتهم في العمل في السوق، وذلك لنفاذي التقاضي المحتمل الذي يستغرق وقتًا طويلًا وتكلفة ليست بالهينة على المبتكرين.

| الخليج يبحث عن نمو في مجالات علوم الحياة

تتطلع الحكومات في جميع أنحاء الخليج إلى تعزيز الاستثمار المحلي ونمو الصناعات القائمة على المعرفة لدعم التحول الاقتصادي بعيدًا عن النفط وصناعة الأدوية الحيوية من أهم هذه المجالات.

قامت الحكومة السعودية بوضع الابتكار كهدف رئيسي في رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 مع البرنامج الوطني للتنمية الصناعية والخدمات اللوجستية (NIDLP) المكلف بتعزيز البحث والتطوير في قطاع علوم الحياة.

وكجزء من هذه الأجندة تم اتخاذ خطوات حيوية لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالابتكارات الدوائية الحيوية وذلك بالتعاون مع الهيئة السعودية للملكية الفكرية (SAIP) التي شكّلت أجنده إصلاحية طموحة بما في ذلك العديد من اتفاقيات المشاركة في أعمال الفحص مع شركات أجنبية ومكاتب البراءات وزيادة الوعي والتشاور مع أصحاب الحقوق.

شهد العقد الماضي قيام المزيد من البلدان بإدخال آليات التسوية المبكرة للمنازعات المتعلقة ببراءات الاختراع، مما يدل على الترابط بين الأدوية والجهات المنظّمة للبدائل الحيوية.

¹الأدوية المقلّدة هي أدوية تتشابه في المفعول والتركيب أدوية تم انتهاء صلاحية براءة الاختراع الخاصة بها.

في دولة الإمارات العربية المتحدة أطلقت الحكومة مؤخرًا خطتين وطنيتين تركزان على الابتكار - استراتيجية دبي الصناعية 2030 ورؤية أبوظبي 2030 - واللتان حددتا قطاع المستحضرات الدوائية الحيوية كأولوية تنموية.

وشهدت هذه الأجندة إصلاحات إيجابية لقوانين ملكية الشركات المتعلقة بالمستثمرين الأجانب فضلاً عن برنامج لبناء القدرات وزيادة الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية. تأمل دولة الإمارات العربية المتحدة في أن يزيد الاستثمار في صناعة المستحضرات الدوائية الحيوية التي تركز على الأدوية التقليدية من خلال جذب المزيد من الشركات متعددة الجنسيات لتطوير الأدوية وإنتاجها محليًا.

| توترات السياسة الصناعية بين الابتكار والصناعات الإنتاجية

لقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة قدرًا كبيرًا من النجاح وهي الآن المركز الاستثماري الرائد لصناعة علوم الحياة الدولية من خلال إصلاحات شاملة لأنظمتها التنظيمية والضريبية وأنظمة الملكية الفكرية على مدى السنوات الأخيرة. على الرغم من الدعم الرسمي للابتكار يبدو أن جيران الخليج الآخرين يوجهون جهودهم السياسية لتعزيز الوضع الراهن القائم على الأدوية المقفلة. قدمت المملكة العربية السعودية وهي أكبر سوق للأدوية في الخليج؛ عددًا من الحوافز لزيادة إنتاج صناعاتها المحلية التي ظهرت كمورد إقليمي مهم للأدوية المقفلة. إن إعطاء الأولوية لإنتاج الأدوية المقفلة رغم أنه مفيد لا يمكن أن يقدم تأثيرًا اقتصاديًا على المدى الطويل لابتكار الأدوية. إنها تجارة ذات هامش قليل وتنطوي بشكل أساسي على تكرار المنتجات التي تم اختراعها وتصميمها وتصنيعها من قبل. ولذلك فإنها لا تولد القيمة الاقتصادية طويلة الأجل مثلما تفعل شركات البحث والتطوير من توفير الوظائف الجذابة ودفع الضرائب بالإضافة للقيمة المرتفعة المقدمة للبلد.



يشعر المستثمرون بالقلق من أن الحكومة السعودية قد منحت تصاريح تسويق أو شراء عامة من الأدوية المسجلة ببراءة اختراع.

في بعض الحالات تمارس الحكومات في المنطقة تمييزًا ضد الشركات المبتكرة لصالح المنتجين المحليين مما يثير تساؤلات حول جدية الطموحات المحلية في التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

| الانتهاكات الروتينية لبراءات الاختراع من قبل مصنعي الأدوية المقفلة

راقب المستثمرون بقلق على مدى السنوات العديدة الماضية تجاهل السلطات في المملكة العربية السعودية لحقوق الملكية الفكرية من خلال منح ترخيص التسويق وفي بعض الحالات شراء إصدارات عامة من الأدوية المسجلة ببراءة اختراع.

على سبيل المثال، في إبريل 2017 منحت الوكالة السعودية للغذاء والدواء (SFDA) الموافقة التسويقية لشركة محلية لتصنيع دواء التهاب الكبد C الحاصل على براءة اختراع - وهو انتهاك واضح لحقوق براءات الاختراع.

وبالمثل سمحت SFDA في عام 2016 للشركات المحلية بتصنيع أدوية مشابهة لدواء آخر لالتهاب الكبد الوبائي C - في مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بحماية بيانات الاختبارات السريرية والتي تعد في حد ذاتها حقاً هاماً من حقوق الملكية الفكرية.

منحت الشركة الوطنية الموحدة للمستلزمات الطبية والتي تشرف عليها وزارة الصحة السعودية عطاءات وطنية لبعض هذه الشركات المحلية على الرغم من أن الأدوية المعنّية المقّدة كانت تنتهك براءات اختراع سارية. يؤثر هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الملكية الفكرية على المصنّع الأساسي من خلال إدخال المنافسة السعرية في وقت أبكر مما يجب وفقاً لنظام براءات الاختراع.

كما يشير ذلك إلى أنّ سيادة القانون في المملكة العربية السعودية أضعف منها في أي مكان آخر مع استعداد السلطات لتسهيل انتهاك حقوق الملكية الفكرية، مما يؤثر في الاستثمار بشكل عام في جميع القطاعات وليس فقط في قطاع الأدوية والتكنولوجيا الحيوية.

| أهمية حفظ حقوق براءات الاختراع

تعد الإجراءات التي اتخذتها السلطات السعودية مفاجئة بالنظر إلى خطط التنمية الوطنية المختلفة التي تهدف إلى هيكلة البلد إلى كيان قائم على المعرفة. يزيد من المفاجأة بشكل مضاعف أنّ المملكة لديها أحكام واضحة في قوانين الملكية الفكرية المحلية لتقليل عدد الأدوية المخالفة لبراءات الاختراع التي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة تنظيم الأدوية الوطنية وسدادها من قبل نظام الصحة العامة - ما يسمى بـ "ربط براءات الاختراع" أو آليات تسوية النزاعات المبكرة.

ترتبط هذه الآليات بين حالات براءة اختراع دواء ما والموافقة التنظيمية على الأدوية المقّدة مما يمنع الأخيرة من الحصول على الموافقة التنظيمية بينما لا تزال براءة الاختراع سارية للدواء الأصلي. باختصار، من المهم ربط هذين العنصرين بشدة حتى لا تحصل الأدوية المقّدة على موافقات الهيئات المعنية طوال مدة سريان براءة الاختراع. هذا يهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار والابتكار على حد سواء بينما يتيح للشركات التي ترغب في تصنيع أدوية موجودة بالفعل من تجنّب قضايا النزاعات المكلفة. ربما يكون من المدهش عدم وجود مثل هذا الارتباط في العديد من الدول، في حين أنّ الحكومات مسؤولة عن كل من منح براءات الاختراع للاختراعات الدوائية والموافقة على المنتجات الدوائية لدخول السوق فإن الحقيقة هي أن هاتين الوظيفتين غالباً ما تؤديهما وكالات حكومية منفصلة. ولذلك فإنّ آليات تسوية النزاعات المبكرة ذات العلاقة تقوم بتدراك هذه الثغرة بين الوكالات.

إلى جانب ذلك، يمكن أن تتخذ آليات تسوية النزاعات أشكالاً مختلفة؛ في أبسط صورها قد يطلبون إبلاغ أصحاب براءات الاختراع عندما تتقدم الشركة المصنعة للأدوية للحصول على موافقة تنظيمية على إصدار لدواء مقّد أو بديل حيوي لمنهج محمي بموجب براءة اختراع. قد تحظر بعض الآليات الأقوى والأكثر صرامة الموافقة على الإنتاج قبل انتهاء صلاحية البراءة المعنّية أو الفرصة القانونية لتحديد صلاحيتها.

| فوائد ربط براءات الاختراع بحقوق الملكية

تقليل الحاجة إلى دعاوى براءات الاختراع المكلفة للوقت والمال

إنّ دعاوى التقاضي الناجمة عن تقليد الأدوية قبل الأوان أو الطعن في براءة اختراع حالية من قبل مُصنّع عام هي إجراءات مكلفة وطويلة ولا يستهان بها إطلاقاً من قبل أيّ من الطرفين. تضمن آليات حل النزاعات المبكرة، مثل ربط براءات الاختراع بحقوق الملكية إقامة أي دعاوى في وقت مبكر وبالتالي منح المبتكر فرصة عادلة لتأمين عائد على استثماراته طويلة الأجل عالية المخاطر في البحث والتطوير والتي يمكن أن تصل إلى مليارات الدولارات بالنسبة لبعض العلاجات البيولوجية. يساعد ذلك في تحفيز الاستثمار المستقبلي في تطوير الأدوية المبتكرة.

انخفاض المخاطر والتكلفة لمصانع الأدوية المقفلة

بالنسبة لمصنعي الأدوية الموجودة بالفعل، يمكن أن توفر هذه الآلية مزايا تنافسية وتساعد في تجنب المخالفات، يحسن ذلك من القدرة على التنبؤ بالموافقات من خلال تسليط الضوء على براءات اختراع الأطراف المعنية والتي يمكن أن تكون عائقاً أمام استراتيجية أعمال الشركة. هذا يعني أن الشركة المصنعة يمكنها تقليل المخاطر وتخصيص الموارد للمنتجات التي يقل احتمال توقفها عن طريق الدعاوي القضائية، مما يزيد من كفاءة الشركة بالتركيز على الاستراتيجيات الصحيحة.

في ظل نظام الولايات المتحدة - وأنظمة مماثلة في جمهورية كوريا وتايوان - يتم تحفيز الشركات العامة للطعن في براءات الاختراع التي تشبه في كونها غير صالحة. حيث يُمنح أول من رفع دعوى إبطال ناجحة فترة حصرية في السوق لبيع الدواء. وهذا بدوره يشجع الشركات المبتكرة على ضمان أن تكون براءات الاختراع التي يقدمونها ذات جودة عالية.



تمتلك كوريا نظام ربط براءات الاختراع يغطي الأدوية الحيوية، ومع ذلك تصنع اثنين من كل ثلاثة بدائل بيولوجية تُباع في جميع أنحاء العالم. من الأكد أن صناعة البدائل الحيوية تزدهر في إطار حقوق قوية للملكية الفكرية

وردًا على بعض المخاوف من أن قانون ربط براءات الاختراع بحقوق الملكية يضر بصناعات البدائل الحيوية المحلية والتي تصنع نسخًا مماثلة من الأدوية البيولوجية الأصلية، تشير تجربة كوريا الجنوبية إلى أن مثل هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة. فلديها نظام ربط براءات الاختراع بحقوق الملكية يغطي المواد البيولوجية لكنها مع ذلك تصنع اثنين من كل ثلاثة بدائل بيولوجية تباع في جميع أنحاء العالم. وفقًا لشركة بيزنس كوريا. نمت صادرات كوريا الجنوبية من البدائل الحيوية بنسبة 29% في عام 2017 لتصل إلى 1.37 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 34% من إجمالي صادرات الأدوية.

يؤكد هذا على إمكانية ظهور صناعة مزدهرة للبدائل الحيوية ضمن إطار قوي للملكية الفكرية ولا يمثل الربط ببراءات الاختراع بحقوق الملكية تهديداً. من المحتمل أن تشارك الحكومة الصينية هذا الرأي وتنفذ حالياً نظام ربط حقوق الملكية ببراءات الاختراع الخاص بها.

تشجيع الابتكار بين مصنعي الأدوية المقفلة

تضيف أنظمة ربط الحقوق الحالية الأمان إلى سوق الأدوية لمصنعي الأدوية المقفلة. يتم إبلاغ مقدم الطلب للحصول على ترخيص الأدوية بأي براءات اختراع تتعلق بمنتجهم قبل إطلاقه. تسمح قائمة الأدوية المسجلة ببراءة اختراع لصانعي الأدوية بمعرفة الحقوق لتجنب أي انتهاكات لحقوق الملكية، كما تمكنهم من الطعن في أية براءات إن رأوا صحة ذلك.

علاوة على ذلك فإن هذه القدرة على فهم مشهد البراءات ذي الصلة قبل دخول السوق تشجع الشركات المصنعة العامة على الابتكار، كما تشجع على البحث والتطوير مما ينهض بالصناعة بأكملها. سيؤدي التأثير الإضافي لمزيد من أنشطة البحث والتطوير في كل من المعسكرات الأصلية والعامة إلى تطوير الخدمات الإضافية وزيادة الفرص للمستثمرين الأجانب. في النهاية يعزز ذلك القوة الصناعية والقدرة التنافسية الدولية.

الوصول للأدوية

يستفيد المرضى أيضاً لأنهم لن يواجهوا خطر الاضطرار إلى التبديل بين العلاجات المختلفة التي يمكن أن يكون لها آثار جانبية وفعالية مختلفة اعتماداً على نتائج معارك الملكية الفكرية بين المبتكرين والأدوية المقفلة. كما أن امتلاك نظام ربط براءات اختراع بحقوق الملكية بشكل جيد لا يشكل عائقاً أمام الوصول إلى الأدوية المقفلة فأمريكا على سبيل المثال تدير منذ فترة طويلة نظام ربط براءات الاختراع ولديها أيضاً أحد أعلى مستويات اختراق لسوق الأدوية المقفلة في العالم. من جهة أخرى في كوريا والتي طبقت نظام ربط براءات الاختراع في عام 2015 لا يوجد دليل على أن الأدوية المقفلة تعطلت في دخول السوق، بل على العكس، شجع ربط البراءات دعاوى البراءات التي أقامتها الشركات المصنعة للأدوية المقفلة على التنافس في الدخول في الوقت المناسب.

من السذاجة بمكان الاعتقاد بأن ربط حقوق الملكية ببراءات الاختراع يمكن أن يحلّ المشاكل المتصورة المتعلقة بتسعير الأدوية وتقديم الرعاية الصحية. ومع ذلك، فإن ما يمكن أن يساعد في تحقيقه هو نظام إيكولوجي للابتكار في مجال الأدوية والعلاجات الحيوية بحيث يكافأ المبتكرون إلى حد ما على استثماراتهم في البحث والتطوير وحيث يمكن للأدوية المقفلة أن تدخل السوق بطريقة أقل خطورة وأكثر كفاءة.

ربط حقوق الملكية ببراءات الاختراع: معيار عالمي لحقوق الملكية الفكرية

تعترف العديد من البلدان بالضرر طويل المدى الذي يلحق بالابتكار والقدرة التنافسية الاقتصادية الناجم عن السماح بإتاحة الأدوية المخالفة لبراءات الاختراع للجمهور. وأصبح الطلب متزايداً على وجود آليات لتسوية النزاعات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

قدمت الولايات المتحدة لأول مرة آلية حل مبكر لنزاعات براءات الاختراع من خلال قانون المنافسة في أسعار الأدوية واستعادة شروط براءات الاختراع لعام 1984 (المعروف أيضاً باسم قانون هاتش واكسمان نواب الكونجرس الأمريكيين الذين قاموا برعاية وتمير مشروع القانون). بموجب نظام الولايات المتحدة تحتفظ إدارة الغذاء والدواء (FDA) بقاعدة بيانات عبر الانترنت لبراءات الاختراع التي تنتمي إلى الشركات الأصلية (يطلق عليه: الكتاب البرتقالي).

يجب على الشركات المصنعة التي تسعى للحصول على الموافقة التسويقية للأدوية المقفلة بإخطار الشركة المالكة للحقوق بأنها تفعل ذلك. عندما يعتقد صاحب الدواء الأصلي أن براءات الاختراع الصالحة الخاصة به سيتم انتهاكها من قبل المصنّع فيجوز له رفع دعوى قضائية لانتهاك براءة الاختراع، ويجب على إدارة الغذاء والدواء الامتناع عن منح ترخيص التسويق لمقدم الطلب لمدة تصل إلى 30 شهراً.

لا يوجد دليل على أن تقديم كوريا في عام 2015 لربط براءات الاختراع بحقوق الملكية أدى إلى تأخير الحصول إلى الأدوية - بل على العكس تماماً



براءات الاختراع كمعيار عالمي لحقوق الملكية الفكرية

تمتلك أستراليا وسنغافورة وكندا أنظمة مماثلة، بينما قامت تايوان بإدخال حق براءات الاختراع في عام 2019. كما تمّ تفعيله في الصين منذ يونيو 2021 كجزء من إصلاحات السياسة العامة الأوسع لتشجيع الابتكار الدوائي الحيوي.

بعض الدول الأخرى التي دخلت في اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) مع الولايات المتحدة قامت أيضًا بتحديث (أو تنوي تحديث) أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بها لتوفير شكل من أشكال آليات التسوية المبكرة. وفقًا لورقة بحثية في مارس 2013 من قبل Ravikant Bhardwaj و KD Raju و M Padmavati من المعاهد الهندية للتكنولوجيا في خراجبور، أنه في عام 2011 طلبت 16 دولة على الأقل من اتفاقية التجارة FTAs، بشكل صريح أو ضمني، تقديم حلول لتسوية النزاعات المبكرة بما في ذلك أستراليا وكوريا وسنغافورة. ومع ذلك فإنّ ظهور ربط البراءات كمعيار عالمي للملكية الفكرية لا يعتمد على السياسة التجارية للولايات المتحدة. العديد من اتفاقيات التجارة الحرة التي ليست الولايات المتحدة طرفًا فيها - مثل تلك بين كولومبيا والمكسيك أو بين اليابان وتايلاند - تتضمن أحكامًا لآليات التسوية المبكرة. اعتمدت دول أخرى ربط البراءات كجزء من التزاماتها تجاه الشراكة الشاملة عبر المحيط الهادئ (TPP) بما في ذلك نيوزيلندا وماليزيا وبروناي وفيتنام.

ربط براءات الاختراع في الشرق الأوسط

تتفهم السلطات في دول الخليج أهمية ربط براءات الاختراع بحقوق الملكية، تقوم دول الخليج باستثناء قطر بتنفيذ القوانين ذات العلاقة. حين يوجد المصنّع للأدوية المقلدة سيجب عليه أن يقدم تقرير بحث عن حرية التشغيل صادر عن السلطات الوطنية والعالمية ومكاتب براءات الاختراع الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي. في السعودية، هناك ربط لبراءات الاختراع منذ 2013، ومطلوب من مصنعي الأدوية المقلدة تقديم رسائل من مكتب براءات الاختراع السعودية ومكتب براءات اختراع مجلس التعاون الخليجي موضحة فيه وجود أو غياب أية براءات اختراع ذات علاقة.

هناك تطويرات لتحسين النظام لمحاكاة الكتاب البرتقالي الأمريكي سيتم تطبيقه إجباريًا بحلول 2022 و2023. لا تزال الأمور مجهولة بشأن الإصلاحات القادمة وفعاليتها، مثل ما إذا كانت ستشمل الأدوية البيولوجية وإذا كان أصحاب براءات الاختراع سيكونون قادرين على إدراج براءات الاختراع الخاصة بهم في "الكتاب البرتقالي" السعودي في أي وقت قبل أول ترخيص لأي أدوية مقلدة مثلما يحدث في الولايات المتحدة.

كما أنّ التأكد من وجود قواعد محددة بوضوح حول كيفية رفض براءة الاختراع من الإدراج في القائمة لتعزيز الأمان ومنع القرارات التعسفية من قبل السلطات الحكومية. إذا تمت معالجة هذه المخاوف بكفاءة فإن نظام ربط حقوق الملكية وبراءات الاختراع السعودي الجديد والثقة التي يجلبها لنظام براءات الاختراع سيساعد في ضمان مساهمة قطاع علوم الحياة مساهمة ذات مغزى في طموحات الابتكار التي تشكل أساس رؤية 2030.

| الخاتمة

قد يبدو أنّ المبتكرين الأصليين ومصنعي الأدوية المقلدة خصوصاً ولكنهما في الواقع عناصر مكملة لبعضها في المجتمع، فلن يكون لمصنعي الأدوية المقلدة نموذج أعمال قابل للتطبيق بدون الاستثمارات التي تمت في البحث والتطوير من قبل المبتكر الأصلي. إنّ التنافس الذي يمثله انتهاء صلاحية براءات الاختراع والسماح بالإنتاج العام يُبقي المبتكرين يقظين ويشجعهم على مواصلة الابتكار وتقديم عقاير جديدة. عندما يتعارض الطرفان فعادةً ما يكون ذلك بسبب اشتباه المبتكر في أن منافساً قد انتهك إحدى براءات الاختراع الخاصة به. تعتبر نزاعات الملكية الفكرية من هذا النوع باهظة الثمن وتستغرق وقتاً طويلاً وتستنزف الموارد التي يمكن إنفاقها بشكل أفضل على المزيد من البحث والتطوير. تهدف آليات التسوية المبكرة للمنازعات المتعلقة بالبراءات إلى تحقيق الكفاءة والوضوح في حالات الاختلاف. بالإضافة إلى أنّ البيئة التي يشعر فيها أصحاب براءات الاختراع بالثقة في أنّ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم محترمة وقابلة للتنفيذ هي البيئة التي سيكونون أكثر راحة في الاستثمار فيها. وهذا بدوره يدفع عجلة التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة للأمام ويوضح لماذا ينبغي للبلدان التي تسعى لتحقيق النمو أن تتبنى ربط البراءات بحقوق الملكية. هذا درس تعلمته دولة الإمارات العربية المتحدة، رائدة علوم الحياة في الخليج ويجب على الجيران العمل بالمثل.